المتغيرات الاجتماعية للاختيار الزواجي و علاقتها بتنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري

د. جازية غداوية، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة- الجزائر

ملخص: الطلاق ظاهرة اجتماعية وهو أحد المشكلات الخطيرة التي تؤدي إلى التفكك الأسري وهتك النسيج الاجتماعي، فلقد أضحت مشكلة الطلاق واقعا مؤلما بعد ارتفاع معدلاته في المجتمع الجزائري ارتفاعا رهيبا أثار الكثير من الجدل بسبب تبعاته السلبية على المجتمع ككل. ويمكن القول أن ارتفاع معدلات الطلاق في الجزائر كان نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية والثقافية، دون أن ننسى التحول السريع لنمط الأسرة باندثار الأسرة الممتدة. ولعل أهم الأسباب التي تؤثر على ارتفاع نسب الطلاق نجد سوء اختيار الشريك، حيث أن فشل الحياة الزوجية وانحلالها يرتبط بكيفية الاختيار الزواجي، ويظهر هذا من خلال العديد من المؤشرات كالمعايير التي قد تكون غير سليمة مما يترتب عنه انحلال البنية الأسرية. لهذا كان لزاما علينا كباحثين ومختصين اجتماعيين الوقوف على خلفية وأبعاد هذه العوامل من خلال الدراسات النظرية والإمبريقية كمدخل تشخيصي للمساعدة في التقليل من حدة الظاهرة. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تحليل واقع ظاهرة الطلاق بالبحث عن الأسباب الخفية وراء تنامي هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري من خلال إبراز متغيرات الاختيار الزواجي وعلاقتها بالطلاق.

الكلمات المفاحية: المتغيرات الاجتماعية، الاختيار الزواجي، ظاهرة الطلاق.

Social variables of marital choice and their relationship to the growing phenomenon of divorce in Algerian society

Djazia Rédaouia

Abstract: Divorce is a social phenomenon, and it is one of the serious problems that lead to family and social disintegration. The problem of divorce has become a painful reality after its terrible rise in Algerian society, which raised a lot of anxiety because of its negative impact on society. It can be said that the high rates of divorce in Algeria were the result of social, economic, political and cultural factors, and the change in the type of family with the disappearance of the extended family. And the most important reasons that lead to the high divorce rates are the poor choice of the partner, as the failure of marital life is related to how the marital choice is made. Therefore, it was necessary for us as researchers

and social specialists to stand on these factors through theoretical and empirical studies to reduce the severity of the phenomenon. Therefore, this study aims to analyze the reality of the phenomenon of divorce by searching for the hidden reasons behind the growth of this phenomenon in Algerian society by highlighting the variables of marital choice and their relationship to divorce.

keywords:social variables, marital choice,The phenomenon of divorce.

مقدمـــة:

يعتبر الطلاق من الظواهر المرتبطة بعدة متغيرات اجتماعية تتحكم فيها مجموعة من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية نظرا إلى ما للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة من أثر في تزايد حدوثه، ويعد كذلك من الآفات الاجتماعية التي أخذت تعصف بتركيبة المجتمع الجزائري وببنائه الاجتماعي الذي طالما اتصف بتماسكه وتآلفه و تضامنه نظرا إلى تزايد نسبته التي تعكس وضعا اجتماعيا غير مستقر. حيث أكدت الإحصائيات أن أغلب الزيجات في الوقت الراهن يؤول مصيرها إلى الطلاق، وقد يتقبل المجتمع الطلاق عندما تفشل كل المساعي والجهود لتجاوز العوامل المسببة له غير أن ارتفاع معدلاته إلى نسب عالية حولت الطلاق من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى مشكلة اجتماعية أدت إلى التفكك الأسري و أثرت على تماسك الأفراد والجماعات.

ونظرا لتفاقم حدة هذه المشكلة وارتفاع معدلات الطلاق أصبحت هنالك ضرورة اجتماعية ملحة تستدعي إجراء العديد من الأبحاث والدراسات المعمقة لمعرفة العوامل المسببة للطلاق حتى يمكن تحليلها وإيجاد حلول لها سعيا لخفض الإحصائيات الرهيبة للطلاق التي عرفتها المحاكم الجزائري في الوقت الراهن.

ويمكن أن نعزو أسباب الطلاق على صعيد الداخلي والخارجي إلى عدة عوامل ومتغيرات، ولعل عامل الاختيار الزواجي يكون من بين الأسباب الرئيسية الأولى المتحكمة في ارتفاع نسب الطلاق في المجتمع الجزائري باعتبار أن أولى خطوات الزواج تشمل عملية اختيار الشريك المناسب، فسوء اختيار شريك الحياة قد يؤدي حتما إلى نشوب خلافات ومشاكل زوجية قد تؤثر على الحياة الاجتماعية للطرفين وقد تتسبب في التفكك الأسري وحدوث حالات الطلاق.

فالمجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات عرف تحولات واسعة النطاق انعكست على مختلف مكونات البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع، ويعد الزواج واحدا من النظم الاجتماعية التي طرأت عليها التغيرات المختلفة نظرا لتغير المفاهيم والعادات والمعتقدات

والتقاليد والاتجاهات التي كانت تحكم المجتمع الجزائري، فأصبح يتعين على الفرد التكيف معها حسب القيم والنظم الجديدة. ومعروف أن أولى خطوات الزواج هي عملية اختيار الشريك وعليها تتحدد نوعية حياة الفرد إما بالتوافق والاستقرار أو بالفشل و التفكك والطلاق، ولهذا فإن الزواج الناجح بدون شك يعتمد على الاختيار السليم لشريك الحياة وهو الأساس الأول لعملية الزواج فنجاح هذا الأخير يترتب عليه نجاح واستقرار الزواج. (أحمد بيري، الوحيشي، 1998، ص347).

وسنحاول من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة واضحة عن أسس الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري من خلال البحث عن المعايير والمتغيرات الاجتماعية المتحكمة فيه وعلاقتها بعدم الاستقرار الزواجي وحدوث الطلاق في الأسرة الجزائرية.

المقاربة السوسيولوجية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري:

الطلاق من الناحية السوسيولوجية هو التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية، وهذا التفكك الأسري الذي يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها فيحدث الانفصال والطلاق.(مسعودة، كسال، 1986، ص24).

ولتحليل ظاهرة الطلاق كظاهرة اجتماعية حاصلة في المجتمع الجزائري لابد من دراستها كظاهرة إنسانية تتميز بخصائص ومعطيات تتبدل وتتنوع بحسب حجم ونوع التغير الاجتماعي في الجزائر، ودراستها كظاهرة اجتماعية متحركة بقواعدها ومكوناتها أكثر مما ندرسها انطلاقا من نتائجها وإفرازاتها، فالطلاق هو ظاهرة اجتماعية ينبغي علينا كباحثين اجتماعيين دراستها والبحث فيها على أساس أنها واقعة اجتماعية من حيث الأسباب والمحددات ليس لأنها تنطوي على نتائج مأساوية، ولكن لكونها ظاهرة اجتماعية. فالبحث عن الأسباب والعوامل والمتغيرات هو موضوع البحث بالدرجة الأولى لفهم سياق ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، وذلك على ضوء القراءات الرقمية والإحصائيات المقدمة من طرف الجهات المسؤولة والتي تدل من دون شك على تفاقم حدة الظاهرة.

وعليه فالمقاربة السوسيولوجية لظاهرة الطلاق تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل والمعطيات والإحصائيات الرقمية والأسباب والظروف المؤثرة والمتداخلة في حصول الظاهرة واستحالة استمرار العلاقة الزوجية بين الطرفين.(سعودي، عبد الكريم، 2017، ص12-16).

وانطلاقا من الطرح السوسيولوجي السابق يمكن فهم وتحليل السياق العام لظاهرة الطلاق من خلال خلفيات وأبعاد اجتماعية متعددة، ذلك لأن المجتمع الجزائري عرف تحولات كثيرة ومر بتغيرات متواصلة على مستوى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أثرت بشكل كبير على تغير البنية الاجتماعية للأسرة، تجلى ذلك من خلال تأثيره على وظائفها

وبنائها وأدوارها فزعزع استقرارها وتوازنها ما نجم عنه العديد من المشكلات الاجتماعية كالتفكك الأسري والطلاق.

وبالنسبة للوضعية السائدة في المجتمع الجزائري فقد عرفت كثيرا من الأشكال والأنماط الجديدة التي تراجعت من خلالها القيم التي كانت تحملها العلاقات الاجتماعية والأسرية التقليدية، ولعل أهم تلك المظاهر نجد التغير السريع في أنماط الحياة وانتشار النزعة الفردية والاستقلال المادي وترسيم مبدأ الحرية الفردية نتيجة الابتعاد عن العادات والتقاليد السالفة، وتلاشي الأسرة الممتدة بظهور الأسرة النووية، دون أن ننسى الانفتاح عن العالم الخارجي كنتيجة حتمية أفرزتها العولمة وبالخصوص مع ظهور وسائل الإعلام والاتصال وتعلم المرأة واقتحامها ميدان العمل مع احتلالها مناصب مرموقة، ومع التعديلات التي عرفها قانون الأسرة الذي منح للمرأة حقوقا وأعطاها مزايا أكثر تحررية، أين أصبح بمقدور المرأة التخلي عن زوجها بإرادتها وفي أي وقت ودون قيود والمطالبة بالخلع بعدما كان الطلاق بيد الرجل فقط، هذا ما أعطى دفعا قويا لتنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري أين أصبح الطلاق يرتفع تدريجيا كل سنة وبمعدلات متسارعة.

كل ذلك أعطى طابعا متغيرا للأسرة الجزائرية واختفت تلك القيم التي كانت مهيمنة في الأسرة التقليدية. ففي خضم هذه المتغيرات خلق فضاء متواصل من التفاعلات والتمثلات التي مست نسق الحياة اليومية للأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد. ومن هنا فإن المقاربة السوسيولوجية لفهم الظروف الراهنة في المجتمع الجزائري وربطها بالأبعاد الاجتماعية والتاريخية تجعلنا قادرين على فهم تفاصيل ظاهرة الطلاق وتحليلها ودراستها مع استخراج أهم العوامل التي تتدخل في حدوثها من قريب أو من بعيد.

العوامل والأبعاد الفاعلة لتنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري:

أصبحت ظاهرة الطلاق من المشكلات التي باتت تهدد كيان الأسرة الجزائرية وبالخصوص في الآونة الأخيرة، حيث تنعكس آثاره على المقومات الأساسية للمجتمع وهي الفرد والأسرة والمجتمع ككل. فهو حالة اجتماعية تنشأ من فشل الزوجين في الانسجام والتوافق والتفاهم وإمكانية العيش تحت سقف واحد، وبهذا فهو يؤدي إلى هدم بنيان الأسرة وفك الروابط القوية التي تربط بين أفرادها وهذا الانحلال يشكل خطرا على تقدم واستقرار المجتمع، وبالرغم من آثاره الوخيمة يبقى للطلاق أسبابه ودوافعه الخاصة والتي سنحاول من خلال ما يلي رصدها وإيجازها.

وكما سبق وذكرنا سالفا يعتبر التطور والتغير الذي شهده المجتمع الجزائري في عصرنا الحالي من أهم العوامل الفاعلة في ارتفاع وتنامي ظاهرة الطلاق في مجتمعنا، حيث أن هذا التغير شمل مجالات متعددة منها الاجتماعية المتعلقة بالتغير الجذري الذي عمل على تغير النسق القيمي للمجتمع الجزائري من خلال العادات والتقاليد والأعراف التي كانت تحكم المجتمع الجزائري

التقليدي وحل محلها قيم ومعتقدات جديدة نتيجة الانفتاح على العالم الغربي والتي انجر عنها تنامي ظاهرة الطلاق.

كما أن هناك عوامل وأسباب خفية وهو واقع مفروض في السنوات الأخيرة والمتمثل في تغير شكل الأسرة ووظائفها من خلال ظهور الأسرة الممتدة وتلاشي الأسرة النووية التي كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والدينية وغيرها...، فبظهور الأسرة الممتدة تقلصت أدوار الأسرة نتيجة ظهور مؤسسات اجتماعية جديدة ساهمت في تغيير الأدوار الأسرية التقليدية وكل هذا يعتبر بمثابة أسباب ثقافية واجتماعية.

ومع انتشار التعليم لكلا الجنسين ارتفع عدد الفتيات المتعلمات الأمر الذي ساعدهن للخروج إلى العمل وتغير أدوارهن في الأسرة الحديثة بسبب الاستقلالية الاقتصادية والمشاركة في اتخاذ القرارات والاهتمام بالمستلزمات المادية للأسرة إلى جانب الزوج... على اعتبار أن كل هذه العوامل هي بمثابة أبعاد اقتصادية جعلت المرأة أكثر حرية واستقلالية سواء عن أسرتها أم زوجها الأمر الذي ساعد كذلك في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

ومن الظواهر الحديثة التي عرفها المجتمع الجزائري كذلك انتشار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة كالانترنيت والهواتف المحمولة الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي المتعددة، ولا شك في أن هذه التقنيات الحديثة سهلت عملية التعارف والاتصال بين أفراد المجتمع الجزائري والمجتمع الخارجي من كل أنحاء العالم خصوصا بين الجنسين الأمر الذي كان غير مرغوب فيه في ثقافة المجتمع الجزائري التقليدي، ولا شك أيضا أن هذه الوسائل والفضائيات أثرت على اتجاهات الشباب الجزائري ونظرتهم لشريك الحياة وللعلاقة بين الجنسين و نظرتهم إلى أنفسهم وإلى العالم المحيط بهم، فالشباب الجزائري من كلا الجنسين أصبح يتطلع إلى اختيار شريك حياته يشبه ما يراه في وسائل الإعلام والاتصال، كما أصبحت الفتاة تتطلع إلى أسلوب أفضل ومثالي عما تلمسه في مجتمعها ومحيطها، وهذه المقارنات والتطلعات والرغبة في تغيير المعايير المرغوبة في الاختيار الزواجي لشريك الحياة المستقبلي قد تؤدي إلى حدوث مشاكل داخل الأسرة وبين الزوجين مما يساهم وبشكل كبير في تنامي ظاهرة الطلاق داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة.

كما يمكن القول بأنه من خلال التعديلات القانونية التي أقرها المشرع الجزائري من خلال مواد قانون الأسرة الجزائري والتي شملت أحكام تتعلق بالطلاق سواء كان طلاقا بالتراضي أو بواسطة الخلع أو عن طريق الإرادة المنفردة لأحد الزوجين. والملاحظ بأن هذه الأحكام والقوانين اهتمت بحقوق الزوجة بالدرجة الأولى على حساب حقوق الزوج، الأمر الذي أعطى للمرأة حقوقا ومزايا مغرية جعلتها محمية من طرف القانون بعد حدوث الطلاق، مما دفعها في كثير من الحالات إلى المطالبة بالطلاق أو ما يعرف بالخلع ولو لأتفه الأسباب بعدما كان الطلاق في عصمة الزوج فقط، وكل هذا يعتبر بمثابة أبعاد سياسية كانت هي الأخرى من العوامل الفاعلة في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

أما عن الأسباب والعوامل الاجتماعية المتدخلة في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري نجد أيضا عوامل تتعلق بالمكنونات الداخلية للأسرة، بحيث نجد تدخل الأهل في الحياة الزوجية وخصوصياتها سواء من طرف أهل الزوج أو الزوجة وعدم التكافؤ بين الزوجين في المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو الديني، وصراع الأدوار بين الزوج والزوجة، فكل منهما يريد لعب الدور الأساسي في الأسرة و حب السيطرة، و إهمال الواجبات والحقوق الزوجية من أحد الطرفين سواء الزوج أو الزوج كلها من العوامل المساهمة في تخلخل وعدم استقرار الحياة الزوجية ومن ثم حدوث الطلاق.(مصطفى، الخشاب، 1985، ص243).

كما ترجع أسباب الطلاق كذلك بسبب أحد الطرفين سواء من الزوج أو الزوجة، من جانب الرجال ترجع الأسباب إلى أمور كثيرة أهمها: سوء التفاهم و تعدد الزوجات وسوء معاملة الزوجة أو عدم تحمل الزوج لنفقات الأسرة و كذلك الفرق بينه وبين الزوجة في السن، بالإضافة إلى المرض الذي يقعده عن العمل وعن واجباته الأسرية وانحطاطه الأخلاقي وسوء سريته. أما عن الأسباب المتعلقة بالزوجة فترجع إلى عدة أمور أهمها كراهيتها للرجل خاصة إذا كان أهلها قد قاموا بتزويجها بشخص لا ترغب به مما يجعلها دائما في حالة توتر، وكذلك العقم أو سوء أخلاقها تصرفاتها بالإضافة إلى المرض بحيث تتعذر العلاقات الجنسية بينها وبين زوجها، زد على ذلك خيانتها للأمانة الزوجية وارتكابها الفاحشة وإهمالها لشؤون المنزل وكبر سنها وعدم طاعتها لزوجها.

أما فيما يتعلق بالأسباب والعوامل الاقتصادية الفاعلة التي يستند عليها الطلاق في المجتمع الجزائري، فإنها تظهر حين تضيق سبل العيش ويفشل الزوجان في تحقيق حياة سعيدة مؤدية لأغراضها، فيقلل الزوج من الإنفاق ولا يبالي بعد ذلك بما يكون، خاصة مع ما تعرفه الحياة العصرية من ارتفاع في التكاليف وانتشار البطالة والفقر وبذلك أصبحت العديد من الأسر الجزائرية تعيش في ظروف اقتصادية صعبة وقاهرة قد تزيد من الشجار بين الزوجين وقد تنتهي في كثير من الأحيان إلى الطلاق كحل بديل لهذه المشاكل.(مسعودة، كسال، 1986، ص51-52).

ومن خلال ما سبق ذكره حول الأسباب والعوامل الفاعلة في حدوث الطلاق في المجتمع الجزائري سواء منها ما تعلق بالمرأة أو الرجل، أو ما تعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، يمكن أن نستنتج أن هذه العوامل متداخلة ومتشابكة فيما بينها تسهم جميعها في قرار الطلاق باعتباره قرار حاسم لفك الرابطة الزوجية.

ورغم ذلك فإن هذه الأسباب المذكورة تبقى في معظمها كملاحظات حتى يتم إثباتها، وبالتالي يمكن تحديد مسؤولية بعض العوامل الرئيسية منها دون غيرها أو مسؤولياتها بنسب مختلفة، وما هذه الدراسة إلا محاولة لتسليط الضوء على جانب معين من جوانب دراسة ظاهرة الطلاق من حيث العوامل والمسببات و ذلك من خلال عامل الاختيار الزواجي كمسبب أول وأساسي في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

الاختيار الزواجي كأحد الأبعاد الأساسية في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري:

من العوامل المسببة لاستفحال ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري نجد عامل الاختيار الزواجي، فاختيار الشريك هو أساس تكوين اللبنة الأولى للمجتمع وأية مشاكل يمكن أن تتعرض لها هذه اللبنة أو تمر بها فهي على علاقة وثيقة باختيار شريك الحياة، وهذا ما أسفرت عنه نتائج بعض الإحصاءات السكانية المتعلقة بارتفاع نسب الطلاق، حيث أكد المتخصصون أن الجرائر لم تشهد في تاريخها نسبة تطليق مثلما سجل مؤخرا في السنوات الأخيرة التي وصفت "بالزلزال الأسري"، جراء الأرقام المرعبة التي كشف عنها أحدث التقرير الوزارية التي بينت فيه أن 11 ألف امرأة طلبت الانفصال عن زوجها عن طريق الخلع أو التطليق، أما قضايا الطلاق فقد ارتفعت إلى مستويات قياسية بلغت 50 ألف قضية، وهو ما لم تسجله الجزائر منذ 30 سنة أعقبت الاستقلال.

وحسب هذه النتائج وجب الكشف على الطريقة التي تم بها هذا الاختيار ومدى سلامته وصحته خاصة إذا قام على أسس مدروسة تنعكس إيجابا على الأسرة، وبالتالي يحفظ المجتمع من مثل هذه الآفات التي باتت تهدد تماسك وصلابة الأسرة في ظل مجموعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

أولا: الاختيار الزواجي ضمن مفهومه النظري:

إن اختيار شريك الحياة هو حجر الأساس الذي تقوم عليه الحياة الزوجية السليمة الخالية من المشكلات المعيقة لاستقرار الحياة وتقدمها، ويمكن تعريف الاختيار الزواجي بأنه درجة التواصل الفكري والوجداني والعاطفي والجنسي بين الجنسين بما يحقق لهما اتخاذ قرارات توافقية تساعدهما في الارتباط وتحقيق أقصى قدر معقول من السعادة والرضا.

وفي تعريف آخر نجد بأنه استجابة سلوكية ثنائية تشتمل على التوفيق في الاختيار للزواج والاستعداد لمسؤوليات الزواج والتشابه في القيم، والاحترام المتبادل والتعبير عن المشاعر والاتفاق المالي وتربية الأبناء. كما يشير إلى أن اختيار شريك الحياة يتضمن عناصر شاملة ومتعددة مثل تشابه الجنسين في القيم والأفكار والعلاقات بين كل منهما وأسرة الآخر وطبيعة صورة الآخر والثقة المتبادلة والأمور المالية.(الحسين بن حسن، السيد، 2015، ص22).

ويمكن القول بأن الاختيار الزواجي هو الأسلوب أو الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج من خلال سلوك اجتماعي يتضمن فردا ينتقي من بعض المعروضين، وتعتبر مرحلة اختيار كل من الزوجين بقرينه من أهم مراحل أسس الحياة الزوجية وأعظمها تأثيرا نظرا لما يترتب عليها من استقرار في الحياة الزوجية في المستقبل.(عبد القادر، القصير، 1999، ص121).

ولكل مجتمع قواعد تنظم تدخل أناس آخرين غير الذي يعنيهما الأمر بصورة مباشرة في عملية اختيار شريك الحياة، وهذا التدخل يختلف ويتفاوت من مجتمع إلى آخر،" فقد يكون تدخل الأهل أو الوالدين أو أحدهما كليا، فتكون له الكلمة العليا في تحديد الشريك لأبنائهم دونما اعتبار لرأي هؤلاء الأبناء، كما قد يكون تدخلا جزئيا بحيث يسمح أيضا بأخذ رأي هذين الشريكين ويكون لهذا الرأي وزنه إلى جانب أهمية رأي الأهل، وفي بعض المجتمعات لا يكون هناك تدخل بالمعنى المفهوم".(سامية حسن، الساعاتي، 1981، ص64-65).

والحقيقة " أن الاختيار يراد به التوصل إلى الشريك الأكثر ملائمة، فكل فتاة تجد من يحسبها ملائمة له، وقد يصيب الفرد في اختياره وقد يخطئ فليس الاختيار دائما صائبا وإلا كانت كل الزيجات سعيدة".(عمر رضا، كحالة، 1984، ص289).

ومن خلال ما سبق نفهم بأن الزواج هو القاعدة الأساسية لبناء الأسرة التي هي الركيزة الأساسية لبناء المجتمع، لهذا يتعين على الأفراد ضرورة التدقيق وحسن اختيار الشريك وذلك تفاديا للعديد من المشكلات التي تواجهه في الحياة الزوجية لا سيما الطلاق، فإذا كان الاختيار سليما أقام حياته وإذا كان فاشلا هدم حياته.(عطيات فتحي، أبو العينين،1999، ص117).

لذلك يعتبر اختيار الشريك من أهم الأمور التي يجابهها المرء في حياته والتي تتطلب درجة عالية من العقلانية والرشد والعمل الواعي الحكيم البعيد عن الأحلام والأوهام والخيال. فالعقلانية في اختيار الشريك تمثل مركب من أحكام وتقديرات عديدة تبدأ أولا بتحليل مفهوم الشريك المرغوب فيه ثم ترجع إلى التقسيم الجدي لذات الفرد وقدرته على التلاؤم العاطفي والاجتماعي، إضافة إلى تقويم النواحي الإيجابية والسلبية لعلاقاته الذاتية مع الشريك، وهو يتضمن الإيمان بقدرة المرء ذاته وقدرة الشريك المختار على السير في الحياة بتضامن وتفاهم يؤدي إلى تكيفهم لبعضهم بصورة خاصة ولما يطرأ من ظروف وتغييرات بصورة عامة.(مليحة عوني قصير، عبد المنعم صبيح، ص227-228).

ثانيا: معايير ومقومات الاختيار الزواجي:

تتأثر عملية اختيار شريك الحياة بمجموعة من المعايير والمقومات والصفات التي تميز الشخص وتجعل المقبلين أو الراغبين في الزواج أو أسرهم، يبحثون عن هذه المواصفات لكي يحددوا الموقف من الاختيار، فاختيار شريك الحياة كمرحلة تسبق الزواج تتضمن إجراءات ترتبط بثقافة المجتمع، وتتأثر بالرؤية الشخصية والمعايير الاجتماعية، وهو أمر ينطبق على الإناث والذكور، حين يعلنون موقفهم بالموافقة أو عدمها على شريك الحياة، وتختلف أساليب الاختيار الزواجي بحسب ثقافة كل مجتمع، فهناك بعض المجتمعات تقوم فيها الأسرة بدور الوكيل للزواج وتختار الزوج أو الزوجة لبناتها وأبنائها نيابة عنهم ومن دون الرجوع إليهم، كالمجتمعات البدوية والريفية والتقليدية، وبعضهم الآخر يتخذ الفرد فيها قرار الاختيار بمفرده من دون الرجوع لأسرته كالمجتمعات الحديثة المعاصرة.(الحسين بن حسن، السيد، 2015، ص23).

فلكل شخص مجموعة من الأسس أو المقومات التي يضعها في عين الاعتبار عند اختياره لشريك حياته، وهذه المواصفات أو الأسس تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر، فهناك من يحدد بعض هذه المقومات ويعتبرها أساسية ويفضلها على غيرها من الأسس الأخرى التي يمكن أن يعتبرها أقل درجة من حيث الأهمية. وتأتي هذه الاختلافات نتيجة لتأثير العديد من العوامل والمتغيرات كالجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي، المستوى الاجتماعي... وعلاقة كل هذه العوامل بدرجة التدين فبعض الأفراد يؤثرون الأخلاق، ويضعها في المقام الأول وبعضهم الآخر يؤثر الجمال، وهناك من يفضل المال والجاه والحسب والنسب، ومنهم من يؤثر العلم و هناك من يؤمن بأن الزواج يجب أن يقوم على قاعدة من الحب المتبادل وانسجام الأذواق".(عبد القادر، القصير، 1999، ص134).

وهناك العديد من الدراسات والتي ترى بأن أعلى نسبة من العينة قد تزوجوا من فتيات على أساس الأخلاق أو على أساس القرابة ثم الجمال أو التدين، وأخيرا جاءت نسبة من تزوجوا على أساس المستوى التعليمي. كما هناك من يفضل الاختيار والزواج على أساس المركز الاقتصادي لأسرة الفتاة، أو قوة شخصيتها أو التجانس الفكري.

كما أن للعادات والتقاليد أثر على عملية الاختيار للزواج لا يزال يمارس وبشكل ملحوظ لا يمكننا إغفاله، فعملية الاختيار الزواجي تتأرجح ما بين تأثير القيم والعادات والتقاليد الموروثة وما بين تأثير القيم والعادات الجديدة التي فرضت نفسها على واقع الاختيار الزواجي.(ماهر، فرحان، 2003-2004، ص65).

ومن معايير الاختيار الزواجي نجد:

الاختيار على أساس التدين والخلق: يعد الدين من أهم المعايير الأساسية التي تؤخذ في الاعتبار عند اختيار شريك الحياة، فالإسلام جعل "الالتزام بالدين" الأساس الأول الذي يقوم عليه اختيار الزوج أو الزوجة. فالمرأة ذات الدين هي خير النساء وهي سكن للزوج، وشريكة حياته وأم أولاده وموضع سره، وهي أهم ركن من أركان الأسرة فالأولاد يرثون عنها كثيرا من الصفات ويكتسبون كثيرا من عاداتها من أجل هذا عني الإسلام باختيار الزوجة الصالحة. وقد تبين أن تدين الرجل والمرأة من أهم عوامل نجاحهما في الحياة الزوجية واستقرارها الأسري الأمر الذي يستبعد حدوث الطلاق.(الحسين بن حسن، السيد، 2015، ص24-25).

الاختيار على أساس الأصل والنسب: يحتل الحسب والنسب أهمية كبيرة في المجتمع الجزائري فنشأة الرجل أو المرأة في أسرة صالحة وخبرته بالاستقرار الأسري مع والديه في الطفولة والمراهقة من عوامل نجاحه في الزواج، وقد استنتج الباحثون من خلال الدراسات التي أجريت على أساس الأصل والشرف أن السعادة الزوجية في جيل الآباء تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السعادة الزوجية في جيل الأبناء.(كمال إبراهيم، مرسي، 1995، ص52).

فالوالدان السعيدان في زواجهما يقدمان النموذج الذي يتخذ من الأبناء في التفاعل الإيجابي بين الزوجين ومع الأبناء والجيران والمجتمع، وهذا ما يجعل الزواج من هذه الأسر مهيأ للنجاح أكثر من الفشل.

الاختيار على أساس المال والجمال: يعد الجمال واحدا من مرغبات الزواج فمعظم الأفراد سواء من الرجال أو النساء يرغبون في اختيار شريك الحياة الذي يتصف بمواصفات جمالية، فتوفر المال والجمال صفات يفضل وجودها في الزوج أو الزوجة، فالإنسان بطبعه يعشق الجمال ويهواه، فإذا اجتمع الجمال والمال والحسب والنسب في الزوج أو الزوجة فهي من عوامل نجاح الزواج، لكنها لا تصلح وحدها لتكون أساسا للاختيار الزواجي، لأنها أعراض زائلة ترتبط بحاجات متغيرة بحسب ظروف الإنسان التي يمر بها.(كمال إبراهيم، مرسي، 1995، ص57).

الاختيار على أساس الحب: يعتبر هذا المقياس حديثا بالنسبة للاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري بصفة خاصة والمجتمعات العربية بصفة عامة، فقد كان يقوم في الماضي على غير معرفة أو صلة سابقة، فكان يرتب الزواج بين أسرتي الفتى والفتاة دون أن يكون لكليهما أو لأيهما إرادة في هذا الاختيار، لأن قيام علاقة سابقة للحياة الزوجية أمر لا تقره تقاليد المجتمع المحافظ والذي ينبذ الاختلاط بين الجنسين قبل الزواج، أما في يومنا الحالي فإن معظم الناس يرون أن الحب أصبح عاملا مهما وكشرط ضروري لإتمام الزواج، وبذلك أصبح الحب هو العنصر المسيطر في الوقت الحالي، وهذا تأكيدا على العاطفة وشعور كل منهما اتجاه الآخر وعلى مدى رضائه الشخصي، وهكذا تظهر مقاييس جديدة يقاس على أساسها مدى النجاح أو الفشل في الزواج".(سناء الخولي،1997، ص156).
ففي المجتمعات التقليدية التي تعرف بالتمسك بقواعد الدين والتقاليد وسيطرة الوالدين ونظرة المجتمع، تضع جميعا عوائق عديدة أمام العواطف لأن تبادل العواطف ذاته بين الشاب والشابة أمر معاب اجتماعيا وأخلاقيا، فالمجتمع الجزائري يطالب أفراده بالتعبير عن حب الشريك بعد الزواج وليس قبل ذلك، وهذا يعني أن الزواج المبني على الحب يمثل سلوكا منحرفا عن قواعد الحياة الاجتماعية في المجتمع التقليدي.

الاختيار على أساس التقارب في السن: يعتبر السن أحد المؤشرات الهامة التي يحسب لها حساب عند الإقدام على الزواج إذ يعد عاملا مرتبطا بالناحية الصحية كما أثبتته العديد من الدراسات العلمية، لذلك فقد أخذت مجتمعات كثيرة بتحديد السن المرغوب للزواج، ولكن من الأفضل أن يكون الزوج أكبر من الزوجة عمرا من سنة واحدة إلى عشر سنوات، فاحتمالات الطلاق تزداد عندما تكون الزوجة أكبر من الزوج، أو يكون الزوج أكبر من الزوجة بأكثر من عشر سنوات لعدم التوافق الجنسي والفكري بينهما. وبذلك فالتقارب في السن بين الزوجين يجعل الميول متشابهة، والأفكار متقاربة والتفاهم ميسورا، أما عندما يكون التباين في السن كبيرا يصعب تحقيق التوافق أو حل الخلافات.(كمال إبراهيم، مرسي، 1995، ص53-54).

الاختيار على أساس التشابه في الثقافة والخلفية الاجتماعية: يفضل عند اختيار الزوج أو الزوجة مراعاة التشابه في الخلفية الثقافية والاجتماعية والحضارية لكلا الطرفين، فاحتمالات استمرار الزواج تزداد عندما يكون الزوجان من مجتمع واحد متشابهين في العقيدة والثقافة والمستوى الحضاري، وغير ذلك من العوامل التي تجعلهما متشابهين في العادات والتقاليد وطريقة التفكير في الأمور الاجتماعية والثقافية والدينية.(كمال إبراهيم، مرسي، 1995، ص55).

فمن الضروري أن يتحقق الانسجام بين الزوجين أساسه التآلف الفكري وما يتصل به من عادات واهتمامات وهوايات... إلخ فيحدث التقارب والتفاعل في أفكارهما، لذلك يؤكد علماء الاجتماع عند دراسة الأزمات الزواجية الاهتمام بالخلفية الثقافية للزوجين بدليل أن الأزواج ذوي المستوى التعليمي والثقافي المرتفع أكثر إدراكا لقيمة الحياة الزوجية وأكثر قدرة على تحقيق التوافق الزواجي والاستقرار الأسري.

إلا أن التغيرات السريعة التي حدثت في المجتمع جعلت من الشباب يعيش صراع ثقافي ممزق بين العادات القديمة والقيم الجديدة للحياة الحضرية، فالجيل القديم يريد من الشباب أن يتبع الطريقة التقليدية في حياته المعيشية، بينما يريد جيل الشباب تحت تأثير التعليم ووسائل الإعلام والثقافة الغربية أن يتغير ويتكيف مع الحياة العصرية.(علي، مانع، 2002، ص110).

ثالثا: أساليب الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري:

تتنوع أساليب الاختيار للزواج في مجتمعنا وتختلف باختلاف المكان والزمان، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأنماط الثقافية السائدة في المجتمع. حيث عرف المجتمع الجزائري عدة أساليب متميزة منطلقة من طبيعة واقعه وثقافته، فهناك من الأشخاص من يختارون شركاءهم بأنفسهم دون تدخل أي طرف وهو ما يسمى بالأسلوب الشخصي، وهناك من يفوّض اختياره إلى الوالدين وهو ما يعرف بالاختيار الوالدي وهناك من يعتمد على أساليب أخرى تشمل الأهل والأصدقاء والجيران...

ولقد شهد المجتمع الجزائري أسلوبين من الاختيار الزواجي هما **الأسلوب الوالدي** و**الأسلوب الشخصي**، فالأسلوب الوالدي كان يطغى على العائلة التقليدية الممتدة حيث كان يسمح لأحد الوالدين أو كلاهما التدخل في عملية اختيار شريك الحياة للأبناء. ففي المجتمع التقليدي يعد الزواج فعل أسري تقوم به الأسرة نحو أفرادها وليس فعل فردي يمارس فيه الفرد كامل حريته ولو كانت ضد رغبته، والسبب في ذلك أن الكثير من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والدينية هي التي تدفع بالوالدين والأقارب إلى السيطرة على الأبناء عند اختيار الشريك، وبذلك يجب أن يكون الشريك الذي وقع عليه الاختيار له نفس مميزات الجماعة. فهذا الأسلوب يؤكد دائما على الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.(علاء الدين، كفافي، 1999، ص422).

أما الاختيار الزواجي الشخصي فهو النوع السائد في العصر الحالي، ويسمى كذلك بالاختيار الحر أين تبرز الرغبة الشخصية للفرد في اختيار شريك حياته وذلك على أسس مختلفة كالحب والجماعات المهنية والتجاور المكاني والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي والطبقة الاجتماعية.(سناء الخولي،1997، ص156).

وهنا يكون تدخل الأهل أو الأقارب أقل تأثيرا في توجيه عملية الاختيار أو قد ينعدم تماما، وبدأت ظاهرة الزواج المرتب بالانحصار لتحل محلها ظاهرة الاختيار المباشر بعد أن أصبح الاختيار الزواجي مرهونا بالشاب والفتاة على اعتبار أنها مسألة شخصية لا تهم سوى الشخصين المقبلين على الزواج، نظرا لتغير قيم ومعايير الزواج.(محمد صفوح، الأخرس، 1976، ص311-312).

وهذا الأسلوب ما هو إلا نتيجة لتلك التحولات الاجتماعية والثقافية التي مرت بها هذه المجتمعات، حيث حدث تحول ثقافي واجتماعي في معظم أنحاء العالم سمح بظهور الاختيار الفردي الذي يختار فيه الفرد شريكه بمقاييسه ورغباته وإرادته.(علاء الدين، كفافي، 1999، ص422).

واقع الاختيار الزواجي بين الحداثة والتقليد ودوره في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري:

تتعدد سبل الحديث عن طبيعة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالاختيار الزواجي بشكل محدد للعلاقة التقليدية والحديثة و ارتباطها بمشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، الأمر الذي يظهر من خلال تصورات الأفراد حول واقع الزواج واختياراته المتعددة الأوجه بين التقليد والحداثة وعلاقتها بتنامي ظاهرة الطلاق في مجتمعنا.

فحسبما أشرنا إليه سابقا أن الاختيار الزواجي وفق الاتجاه التقليدي محكوم بضوابط مستوحاة من توجيهات أعضاء الأسرة خاصة من طرف الوالدين، ووفقا لهذا الاتجاه يعتبر الاختيار الزواجي كنموذج علائقي مثالي تحكمه ضمانات النجاح الاجتماعية باعتباره نظام يهتم به جميع أعضاء الجماعة ويرعاه المحيط الاجتماعي من عادات وأعراف وعلاقات أسرية قوية تحميه من تهديد التفكك وسوء الاستقرار، وبهذا نجد أن معدلات الطلاق في المجتمعات التقليدية كانت جد ضئيلة مقارنة بالمجتمعات الحديثة التي عرفت تزايدا ملحوظا في معدلات الطلاق.

وفي المقابل نجد الاختيار الزواجي كرابط اجتماعي في ظل الحداثة نمط جديد تعرفه الأسر والمجتمعات يوحي ببروز علاقات جديدة ونماذج اتصال مناوئة لمعايير بناء العلاقات الزوجية التقليدية. فلم تعد معظم العائلات تتدخل في اختيار الزوجات لأبنائها وحتى اختيار البنت لزوجها، فالعائلة لم تعد في وضعية يمكنها الحفاظ على الرابطة الزواجية وفقدت سيطرتها على الأبناء بتدخل عدة اعتبارات وبروز عدة مؤسسات اجتماعية وفضاءات عمل باتت تفرض هي الأخرى أفكار متعلقة بهذا الرابط الاجتماعي.

وبالتالي لم يعد الزواج يخضع لضغوطات المحيط والمواقف الاجتماعية القرابية والأسرية، فالاختيارات الفردية كثيرا ما أصبحت تفرض اتجاهات تبنى على مشاعر وأسرار علائقية يتحكم فيها الطرفان المقبلان على الزواج مراعين بذلك العلاقة العاطفية المشاعرية التي تربطهم ببعضهم.(طويل، محمد، 2014، ص360-361).

ولمعرفة انعكاسات هذا الصراع بين ازدواجية التصورات التي تعكس واقع الاختيار الزواجي لدى الأسرة الجزائرية يمكن ربط هذا الواقع المتباين بمدى استقرار وتماسك الأسرة الجزائرية، ولعل مؤشر الطلاق قد يحسم جزء مهما من هذا الجدل المستمر والدائم. باعتبار أن الطلاق مؤشر يوحي بمدى تفكك وانحلال نسق الأسرة ضمن مفهومي التفكك الاجتماعي والتغير الاجتماعي، فبناء رابطة الزواج ضمن نوع معين من الاختيارات الزواجية له علاقة بما يحدث من تفكك أسري وانتشار واستفحال ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، سواء كان لتنظيم الأسرة التقليدي الذي يعكس الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج، أو كان تنظيم الأسرة العصري الذي يمثل الاختيار الشخصي كأسلوب لبناء الرابطة الزوجية والمعروف عنه بطغيان الميل العاطفي عليه.

كما يعبر النمطين من الاختيار الزواجي عن الإرادة الجماعية والفردية السليمة المبنية على أسس حقيقية موضوعية كأحسن تعبير عن دواعي وتوجهات الأسرة في المجتمع الجزائري بماضيها وحاضرها وقيمها الاجتماعية الثابتة والمتغيرة الظاهرة والباطنة.(طويل، محمد، 2014، ص353-354).

ففشل الحياة الزوجية وانحلالها بالطلاق يرتبط من دون شك بكيفية الاختيار الزواجي، وهذا الذي يظهر من خلال مؤشرات عديدة منها المعايير والأسس التي قد تكون غير سليمة أثناء عملية اختيار الشريك، الأمر الذي سيتم التحقق منه من خلال مناقشة نتائج بعض الدراسات الميدانية التي اختبرت مساهمة عامل الاختيار الزواجي في انحلال الرابطة الزوجية بالطلاق في المجتمع الجزائري.

حيث أكدت بعض الدراسات* أنه توجد نسبة 63.34% من حالات الطلاق كانت بسبب الاختيارات غير المناسبة للزواج من طرف الأولياء لأبنائهم المقبلين على الزواج. كما أن تدخل أهل الزوج في حياة الزوجين الخاصة والعامة لعب الدور الأكبر في الطلاق وذلك بنسبة 61.76%، كما أن تزويج الأبناء في سن مبكرة والسكن مع الأهل ساهمت بشكل كبير في تصدع الحياة الزوجية وبالتالي تعرضهم للطلاق.(طويل، محمد، 2014، ص364).

ومن خلال تحليل المعطيات السابقة تحققنا فعلا أن أسلوب اختيار شريك الحياة يؤثر وبدرجة كبيرة على مدى استقرار الشريكين في حياتهما الزوجية.

الخاتمـــة:

يعتبر الطلاق من المشكلات الاجتماعية التي صارت تهدد كيان الأسرة الجزائرية واستقرارها نتيجة لتداخل عدة أسباب وعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ... وغيرها، فالتغير في العادات والتقاليد والأعراف مع ظهور الأسرة النووية وارتفاع المستوى المعيشي للأسرة وخروج المرأة للعمل والتعديل في القانون الأخير للأسرة كلها متغيرات كانت بمثابة الأسباب الخفية في تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري.

ولعل الحديث عن أسباب الطلاق قد تم بحثه ودراسته من طرف العديد من الباحثين والمختصين، غير أن عامل الاختيار الزواجي يعتبر من بين العوامل الأساسية التي سلطنا الضوء عليها في هذه الدراسة من خلال القراءات الإحصائية الدالة على استفحال ظاهرة الطلاق وتناميها في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة. ومن المتعارف عليه أن عملية الاختيار الزواجي تتم بعدة طرق وكيفيات وتندرج ضمن عدة محددات و شروط تختلف من فرد لآخر ومن أسرة لأخرى وحتى من مجتمع لآخر، مما يؤدي إلى اختلاف حدة تأثيرها على الحياة الزوجية.

ونظرا لأهمية عملية اختيار شريك الحياة في الاستقرار الأسري على اعتبار أنها تمثل حجر الأساس في بناء العلاقات الزوجية سواء كانت ضمن تصورات نسق الأسرة التقليدي أو الحديث وبشكل أكثر تحديدا لدور النسق الأسري في اعتماد أسلوب اختيار زواجي معين، السبب الذي بإمكانه تحديد المصير الذي تؤول إليه الحياة الزوجية إما بديمومتها و إما تصدعها بالطلاق.

فالتغير الحاصل لوظائف الأسرة الجزائرية التقليدية خاصة ما يتعلق بمسألة الاختيار الوالدي وبروز الاختيار الشخصي كأسلوب حديث إلى جانب ظهور فضاءات جديدة للاختيار كلها عوامل أدت إلى تنامي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، ففشل الحياة الزوجية وانحلالها بات يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسلوب المعتمد عليه في عملية الاختيار الزواجي، وما هذا الأخير إلا نتاج حتمي يرجع إلى سوء اختيار الأزواج المبني على أسس غير موضوعية وغير متينة قابلة للزوال، فسوء اختيار الشريك خاصة ما هو مبني على أساس العلاقات العابرة الغير صادقة وتصريحات خاطئة ومزيفة فيما يتعلق بأحد الطرفين كل ذلك يساهم من دون شك في تنامي وارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري.

قائمة المراجـــع:

1.أحمد بيري الوحيشي(1998)، الأسرة والزواج، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.

2.أحمد عبد اللطيف أبو أسعد، سامي محسن الختاتنة(2014)، سيكولوجية المشكلات الأسرية، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

3.الحسين بن حسن السيد(2015)، معايير اختيار شريك الحياة: وأثرها في تحقيق التوافق الزواجي، ط 1، جمعية المودة للتنمية الأسرية، المملكة العربية السعودية.

4.سامية حسن الساعاتي(1981)، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت.

5.سعودي عبد الكريم(مارس2017)، الطلاق في المجتمع الجزائري: رؤية سوسيولوجية، مجلة: الساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، العدد 7، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر.
6.سناء الخولي(1997)، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، مصر.
7.طويل محمد(جوان2014)، واقع الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري بين جدلية التقليد والحداثة، مجلة دفاتر علم الاجتماع، العدد 11، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2.
8.عبد القادر القصير(1999)، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة المنورة، ط2، دار النهضة العربية، بيروت.
9.عطيات فتحي، أبو العينين(أفريل1999)، ديناميات الاختيار الزواجي وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية، مجلة: علم النفس، عدد 50، القاهرة.
10.علاء الدين كفافي(1999)، الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
11.علي مانع(2002)، عوامل جنوح الأحداث في الجزائر: نتائج دراسة ميدانية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
12.عمر رضا كحالة(1984)، الزواج: سلسلة البحوث الاجتماعية، ج1، ط ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
13.كمال إبراهيم مرسي(1995)، العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، ط2، دار القلم للنشر والتوزيع، جامعة الكويت.
14.ماهر فرحان(2004-2003)، اختيار القرين، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
15.محمد صفوح الأخرس(1976)، تركيب العائلة العربية ووظائفها، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا.
16.مسعودة كسال(1986)، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
17.مصطفى الخشاب(1985)، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، القاهرة.
18.مليحة عوني قصير، عبد المنعم صبيح(1985)، علم اجتماع العائلة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية الآداب.